"ورقة سياسات"

مرونة استجابة الاقتصاد الأردني للازمات
وفق مؤشر مرونة الاستجابة العالمي
Resilience Index
2024-2025

اعداد الدكتور قاسم الزعبي
مساعد المدير العام للدراسات

غرفة تجارة عمان
اذار 2025

غرفة تجارة عمان
AMMAN CHAMBER OF COMMERCE
التاريخ: ٦ نيسان ٢٠٢٥
رقم الوارد: 1643

Tel: +962 6 5666151 , Fax: +962 6 5666155, Email: info@acc.org.jo, P.O.Box: 287 Amman 11118 Jordan
www.ammanchamber.org.jo

الصفحة

المحتويات

خلاصة تنفيذيه 3

1. المقدمة 5
2. منهجية مؤشر مرونة الاستجابة للازمات والجهة المصدرة له 5
3. تحليل أداء أفضل الدول في مؤشر مرونة الاستجابة للازمات على المستوى العالمي 7
4. تحليل تطور أداء الأردن في مؤشر مرونة الاستجابة للازمات على المستوى العالمي 7

1.4 تحليل أداء الأردن في مؤشر مرونة الاستجابة للازمات -البعد الاقتصادي الكلي 10

2.4 تحليل أداء الأردن في مرونة الاستجابة للازمات – البعد المادي 11

5. مقارنة أداء الأردن في مؤشر مرونة الاستجابة مع الدول العربية 12
6. الخلاصة والتوصيات 14

Tel: +962 6 5666151 , Fax: +962 6 5666155, Email: info@acc.org.jo, P.O.Box: 287 Amman 11118 Jordan
www.ammanchamber.org.jo

خلاصة تنفيذيه

بناء على تحليل مؤشرات أداء الأردن في مؤشر مرونة الاستجابة للازمات العالمي وتحليل بيئة ممارسة الاعمال ومقارنتها مع مثيلاتها على المستوى العالمي والعربي، تشير بيانات مؤشر مرونة الاستجابة للازمات لعام 2025 والذي يقيس قدرة الدول على توفير الممكنات لبيئة الاعمال ذات البعد الاقتصادي الكلي والمتعلقة بالإنتاجية والتضخم والانفاق على الصحة والتعليم، والمؤشرات المادية ذات البعد المتعلق بالتغيرات المناخية والزلازل والحرائق وادارتها، الى ان الأردن قد حقق تقدما على المستوى العالمي والعربي، وخاصة في مؤشرات مكافحة التضخم والاجهاد المائي ومكافحة انبعاثات الغازات الدفيئة واستخدامات الانترنت، الا ان هنالك مجالات يقتضي العمل عليها وتحسينها، ومنها نسبة الانفاق على التعليم والصحة واللتين ما زالتا دون المستوى المطلوب، إضافة الى تحسين مستويات الخدمات اللوجستية، وإدارة المخاطر المناخية وتحسين جودة ادارة الحرائق.

ان تطوير بيئة الاعمال تعتبر عنصراً حاسما لتهيئة بيئة مناسبة أفضل للأعمال في الأردن ومنافسه مع دول المنطقة والدول المتقدمة وذلك من خلال العمل على زيادة الاستثمار في العديد من القطاعات الأساسية المحركة للنمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية كتعزيز الأنفاق على الصحة والتعليم وتحسين الخدمات اللوجستية، وضمان أمن المعلومات، والاستمرار في مكافحة الفساد وتفعيل القوانين والأنظمة الخاصة بالبناء وتحسين إدارة المخاطر الناشئة عن المناخ والحرائق. ويوصى العمل على القضايا التالية لتحسين بيئة الاعمال في الاردن:

1. **رفع مستويات الانفاق على القطاع الصحي**، ضرورة العمل على الاستثمار في القطاع الصحي لتحسين مستوى الرعاية والخدمات الصحية المقدمة للمواطنين في القطاعين العام والخاص، حين ان معدل ما ينفق على هذه القطاع في الأردن هو من اقل مثيلاتها في الدول الأخرى، مما انعكس على مستوى الرعاية الصحية.
2. **رفع معدل الإنتاجية**، مازال معدل الإنتاجية الوطنية دون المستويات المأمولة، ويعود ذلك الى عدم تجاوز معدلات النمو الاقتصادي معدلات النمو السكاني، مما أثر على معدل الإنتاجية، وهذا يقتضي خلق الظروف المناسبة لتمكين الطاقات البشرية غير المستغلة وخصوصا لدى جيل الشباب والمرأة، واستغلال الفرصة السكانية لزيادة الإنتاجية وذلك من خلال تهيئة الظروف المناسبة لزيادة الاستثمار والإنتاج وتسهيل إجراءات بدء الاعمال والمشاريع وتخفيف البيروقراطية، وإعادة النظر بالتشريعات وخصوصا الضريبية منها.
3. **تحسين الخدمات اللوجستية**، تشكل الخدمات اللوجستية عنصراً حاسماً في دعم الصادرات والمستوردات، وتوفير بيئة مناسبة للاستثمار وممارسة الاعمال، وتخفيض التكاليف التي يتحملها المستثمرون من الوقت والجهد في تنفيذ اعماله وانشطتهم، وإذا أردنا ان يتعزز موقع الأردن كمركز إقليمي للخدمات اللوجستية، فيقتضي العمل على تحسين البنية التحتية من طرق ومواني ومناولة وتخليص وتسهل نقل السلع والبضائع بسهولة ويسر، والعمل على رفع كفاءة الخدمات الحكومية في التعامل مع رجال الاعمال وتذليل الصعوبات التي تواجههم.
4. **تحسين مستويات الانفاق على التعليم، ما زات نسبة الانفاق على التعليم في الأردن من اقل الدول في المنطقة، مما انعكس أثر ذلك على مستويات وجودة التعليم في المملكة وتراجع أداء الطلبة الأردنيين في الامتحانات الدولية مثل بيزا وغيره، اضافة الى تراجع مستويات الأبحاث العلمية بالقارنة مع الدول المجاورة. وعليه، فان رفع جودة التعليم وتحسين كفاءة الخريجين بما يلبي احتياجات سوق العمل، تتطلب تعزيز نسبة المخصصات لقطاع التعليم في الموازنة العامة للدولة، وبما يمكن من ايلاء الجانبين للعملية التربوية المادي والمعنوي.**
5. **مكافحة الفساد، على الرغم من الجود التي بذلت لتعزيز الشفافية ومنع الفساد في الاردن، الا ان هناك ما يشير الى وجود بعض اثار هذه الظاهرة والمتمثل باستغلال المنصب العام لتحقيق مصالح شخصية، الامر الذي يقتضي الاستمرار في الجهود الرامية الى مكافحة الفساد الكبير والصغير على حد سواء وإزالة اية تشوهات قد تكون موجودة.**
6. **تعزيز الاستفادة من البنية التحتية والكفاءات في قطاع تكنولوجيا المعلومات**، يشكل هذه القطاع رافعه لكافة القطاعات الاقتصادية، وعليه فانه يتطلب العمل على دعم هذه القطاع واستغلال الطاقات البشرية والخريجين في التخصصات ذات

Tel: +962 6 5666151 , Fax: +962 6 5666155, Email: info@acc.org.jo, P.O.Box: 287 Amman 11118 Jordan
www.ammanchamber.org.jo

العلاقة بقطاع تكنولوجيا المعلومات وإعادة تدريبهم وتأهيلهم لتوفير الممكنات اللازمة للاستمرار في عمليات التطوير والابتكار واستغلال تقنيات الذكاء الاصطناعي وتعلم الاله وغيرها من التقنيات في العديد من الانشطة والعمليات الإنتاجية وتطوير الخدمية في المملكة ودول المنطقة.

7. **إدارة الموارد المائية، العمل على إيجاد الحلول الإبداعية لتطوير آليات استغلال** الموارد المائية والطبيعية النادرة بكفاءة عالية سواء في عمليات الشرب أو الاستخدامات المنزلية أو الزراعية أو الصناعية.
8. **التعرض لمخاطر الزلازل**، تشير البيانات وفق المؤشر الخاص بالتعرض لمخاطر الزلازل الى ان المناطق المخصصة للأنشطة الاقتصادية والمعرضة لمخاطر الزلازل، ذات مخاطر كبيرة على المشاريع والأنشطة الاقتصادية، مما يقتضي العمل على تفعيل القوانيين والأنظمة التي تحكم عمليات البناء وضمات المتابعة والالتزام بالأنظمة والتعليمات للحد من هذه المخاطر في المستقبل.
9. **جودة إدارة مخاطر الحرائق**، تشير البيانات المتوفرة الى انه يمكن تحقيق أداء أفضل للأردن في ادارة مخاطر الحريق من خلال الالتزام بكودات البناء المتوافقة مع إجراءات منع الحرائق ومتابعة مدى التقيد بها.
10. **جودة إدارة المخاطر المناخية**، يمكن للأردن تحقيق مستوى أفضل في إدارة المخاطر المناخية من خلال الالتزام بكودات البناء لإدارة المخاطر المناخية ومراقبة ومتابعة عمليات التنفيذ.

Tel: +962 6 5666151 , Fax: +962 6 5666155, Email: info@acc.org.jo, P.O.Box: 287 Amman 11118 Jordan
www.ammanchamber.org.jo

1. المقدمة

في عالم يتميز بالتقلبات وظروف عدم التأكد وارتفاع مستويات المخاطر تظهر حاجة المستثمرين ورجال الأعمال للبيانات والمعلومات واجراء الدراسات لتحديد وتوقع ما يمكن ان يحصل في المستقبل نتيجة للمخاطر التي تحيط ببيئة الاعمال، وخاصة في حال الاستثمار في أكثر من دولة. ونظراً لتعدد المخاطر تظهر الحاجة لقياس مستوى هذه المخطر واحتمالات وقوعها واتخاذ إجراءات التحوط اللازمة من هذه المخاطر بالوسائل المتاحة سواء بالتنويع في الاستثمارات او استخدام التقنيات المالية والتأمينية المناسبة.
وقد قدمت شركة التامين العالمية مقياسا شاملا لهذه المخاطر ببناء مؤشر مركب للعديد من المخاطر، بحث تُمكن الشركات من بناء خططها وقراراتها استناداً الى معلومات دقيقة حول مستويات المخاطر في مختلف الدول، واتخاذ قراراتها سواء باختيار موقع الاستثمار أو توقيه أو تصميم سلاسل التزويد أو تصميم إستراتيجيات منع المخاطر، أخذين بعين الاعتبار الطبيعة الديناميكية للمخاطر.

وتعتمد المنظمات الاقتصادية الدولية والمستثمرون عادة على هذه المؤشرات في تحديد فرص الاستثمار وتقييم البيئة الاستثمارية في مختلف دول العالم عبر رصد تطور مؤشرات البيئة المساعدة للاستثمار والاعمال. ويشكل مؤشر مرونة الاستجابة للازمات أحد تلك المصادر الهامة لأنشطة الأعمال ولفتح الأسواق أمام الشركات العالمية. ومن جهتها تسعى مختلف الدول الى توفير المناخ الاستثماري الملائم باعتباره من المُمكِنات الضرورية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وتبرز أهمية هذه المؤشر في المملكة في إعطاء القطاع العام والخاص والمستثمرين فكرة واضحة عن مستوى المخاطر في المملكة ومقارنتها بالدول الاخرى، وتسعى المملكة لتهيئة وتوفير الظروف المناسبة لبيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار كجزء أساسي من سياسات تحفيز الإنتاج وخلق فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة، وبالتالي تحسين مستويات المعيشة المواطنين، وبرز ذلك جليا في التوجيهات الملكية للحكومات المتعاقبة للعمل على تنفيذ خطوات فاعلة لجذب الاستثمارات الخارجية، وتحفيز الاستثمارات الوطنية، إلى جانب، وضع خارطة طريق واضحة بسقوف زمنية للتغلب على العقبات التي تعيق نمو القطاع الخاص، ومعالجة السلبيات التي تشوب العمل المؤسسي في القطاع الاداري في الدولة. وقد أولت رؤية التحديث الاقتصادي عنايه خاصة بالاستثمار كأحد المحركات للنمو الاقتصادي وخلق الفرص للتنويع الاقتصادي وإيجاد مصادر دخل جديدة والمحافظة على تحقيق معدلات نمو مستدامة خلال السنوات القادمة.

وتهدف هذه الورقة الى تحليل مرونة استجابة بيئة الأعمال في الأردن، بشقيها البعد الاقتصادي الكلي والبعد المادي من خلال تحليل تطور مؤشرات مرونة الاستجابة والتي شملت 18 مؤشرا معياريا ومقارنتها مع مثيلاتها بالدول المتقدمة والدول العربية.

وتعتمد هذه الورقة على البيانات التي وفرها مؤشر مرونة الاستجابة للازمات الذي طورته شركة التامين العالمية، وتخلص الورقة الى تحليل العناصر ذات البعد الاقتصادي الكلي وأيضا تلك المتعلقة بالبعد المادي، وتُقدم عدداً من التوصيات بهدف تحسين بيئة الاعمال في الأردن. وتتناول الورقة الجهة المصدر للمؤشر ومنهجيته ومعاييره، وتطور وضع الأردن في المؤشر خلال الفترة 2024-2025. كما تتناول تحليل

Tel: +962 6 5666151 , Fax: +962 6 5666155, Email: info@acc.org.jo, P.O.Box: 287 Amman 11118 Jordan
www.ammanchamber.org.jo

للمؤشرات التفصيلية في مؤشر الاستجابة بهدف تحديد عناصر القوة والضعف في بيئة الاعمال في الأردن وتحديد العناصر التي من شانها تحسين جاهزية هذه البيئة وتزيد كفاءة الخدمات التي تُقدم للمستثمرين، بما يجعل اجتذابهم أمراً سهلاً خصوصاً مع وجود مقارنات مع دول متقدمة في هذه المجالات. واعتماداً على هذا التحليل قدمت الورقة في الجزء الاخير مجموعة من التوصيات بما يساعد على رسم سياسات كفؤة وفاعلة في تسهم في تطوير البيئة الجاذبة للمستثمرين ورجال الاعمال.

2. منهجية مؤشر الاستجابة والجهة المصدرة له

يصدر مؤشر مرونة الاستجابة للازمات عن شركة التامين العالمية F M Global. ويهدف المؤشر الى تقييم وقياس بيئة الاعمال لدى مجموعة من الدول وصل عددها الى 130 دولة، وقياس قدرتها على الاستجابة للصدمات الكلية والمادية. ويساعد هذا المقياس على تقييم مستوى اداء الدول في ثمانية عشرة مؤشراً. وتتراوح قيمة المؤشر لأداء الدولة ما بين 0 و100، حيث يمثل 0 أدنى أداء و100 الحد الأعلى. وعلى سبيل المثال، تعني درجة 75 في أنّ الاقتصاد كان على مسافة 25 نقطة مئوية من الحد الأعلى للأداء الذي شيّد من أفضل سجل أداء. ويشير الارتفاع في الدرجة على سبيل المثال بقيمة خمس نقاط مئوية، أي بارتفاع المؤشر من 75% الى 80% الى تحسن في الاداء. بهذه الطريقة يتكامل مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء لمرونة الاستجابة للازمات، كما ان هذا المقياس يمكن من مقارنة الاقتصادات مع بعضها البعض في نقطة من الزمن. وكيفية تأثير الاستجابة على تعزيز القدرة التنافسية لدى الدول ومقدرتها على جذب الاستثمارات الخارجية.

ويتضمن هذا المؤشر مجموعتين رئيسيتين من مؤشرات مرونة الاستجابة، وهي:

المجموعة الأولى، مؤشرات تقيس مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية للدولة وتشمل اثنا عشرة مؤشراً، وهي:

- **الإنتاجية**، وتقاس على أساس حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، استنادا الى القوة الشرائية Purchasing PPP Power Parity
- **الانفاق الصحي**، معدل إنفاق الفرد على الصحة (العام والخاص).
- **الانفاق على التعليم**، المعدل الموزون لسنوات الدراسة المدرسة والوسيط لسنوات الدراسة المدرسية.
- **التضخم**، معدل التغير بالأرقام القياسية لمؤشر اسعار المستهلك.
- **المخاطر السياسية**، احتمالية تغير الحكومة او تغييرها بمظاهرات وعنف.
- **السيطرة على الفساد**، درجة استغلال النفوذ السياسي لتحقيق منافع خاصة.
- **كثافة الطاقة**، نسبة استهلاك الطاقة الى الناتج المحلي الاجمالي
- **انبعاثات الغازات الدفينة**، نسبة انبعاثات الطاقة الى الناتج المحلي الاجمالي
- **الاجهاد المائي**، نسبة السحب من مصادر المياه النظيفة الى اجمالي مصادر المياه النظيفة.
- **معدل التحضر**، معدل التغير للسكان الذين يسكنون في المناطق الحضرية.
- **الخدمات اللوجستية**، تقييم سهولة عمليات التصدير او الاستيراد.
- **استخدام الانترنت**، نسبة الافراد الذي يستخدموا الأنترنت من اجمالي السكان.

المجموعة الثانية، وتقيس البعد المادي للاستجابة للازمات، وتشمل ستة مؤشرات، وهي:

- **التعرض لمخاطر المناخ**، نسبة المناطق المخصصة للأنشطة الاقتصادية والمعرضة لمخاطر الرياح والفيضانات.
- **التعرض لتغير المناخ**، نسبة المناطق المخصصة للأنشطة الاقتصادية والمعرضة لتغير المناخ.

Tel: +962 6 5666151 , Fax: +962 6 5666155, Email: info@acc.org.jo, P.O.Box: 287 Amman 11118 Jordan
www.ammanchamber.org.jo

- **جودة إدارة المخاطر المناخية**، مدى الالتزام بكودات البناء.
- **جودة إدارة مخاطر الحرائق**، مدى الالتزام بكودات البناء المتوافقة مع إجراءات منع الحرائق.
- **التعرض لمخاطر الزلازل**، المناطق المخصصة للأنشطة الاقتصادية والمعرضة لمخاطر الزلازل.
- **الامن السيبراني**، التزام الدولة في مجال الامن السيبراني.

ويصدر المؤشر سنوياً ليُعبر عن وضع الدول في العام السابق (أي ان تقرير 2025 يعبر عن وضع المؤشر خلال عام 2024) وهكذا.

3. تحليل أداء أفضل الدول في مؤشر مرونة الاستجابة للازمات على المستوى العالمي

تشير بيانات المؤشر العام لمرونة الاستجابة العالمي لأعلى الدول التي حققت موقعا متقدما في المؤشر الى ان الدنمارك احتلت الترتيب الأول عالميا، تلتها لوكسمبورغ والنرويج وسويسرا على التوالي، وجاءت الولايات المتحدة الامريكية بالترتيب العاشر والمملكة المتحدة بالترتيب الخامس عشر. أما على مستوى الدرجة بالمؤشر من 100 فقد حظيت الدنمارك على درجة 100% في المؤشر، تلتها لوكسمبورغ ب 99.5%، والنرويج 98.4%، اما درجة الولايات المتحدة وبريطانيا فقد بلغت على التوالي 90.4% و89.5%. وتعكس هذه البيانات جودة في المؤشرات الخاصة بالاستجابة للازمات الكلية والمادية. حيث توفر هذه الدول البيئة المناسبة لممارسة الاعمال بما يؤمن المستثمرين ورجال الاعمال بالبيانات والمعلومات حول مستويات المخاطر التي قد تؤثر على خططهم وقراراتهم استناداً الى هذه المعلومات، بحث تمكن الشركات من اتخاذ قراراتها سواء باختيار الموقع للاستثمار او تصميم سلاسل التزويد او تصميم استراتيجيات منع المخاطر، اخذه بعين الاعتبار مستويات المخاطر والطبيعة الديناميكية لها، الشكلين (1و2).

شكل 1: ترتيب اعلى دول العالم في مؤشر الاستجابة للازمات

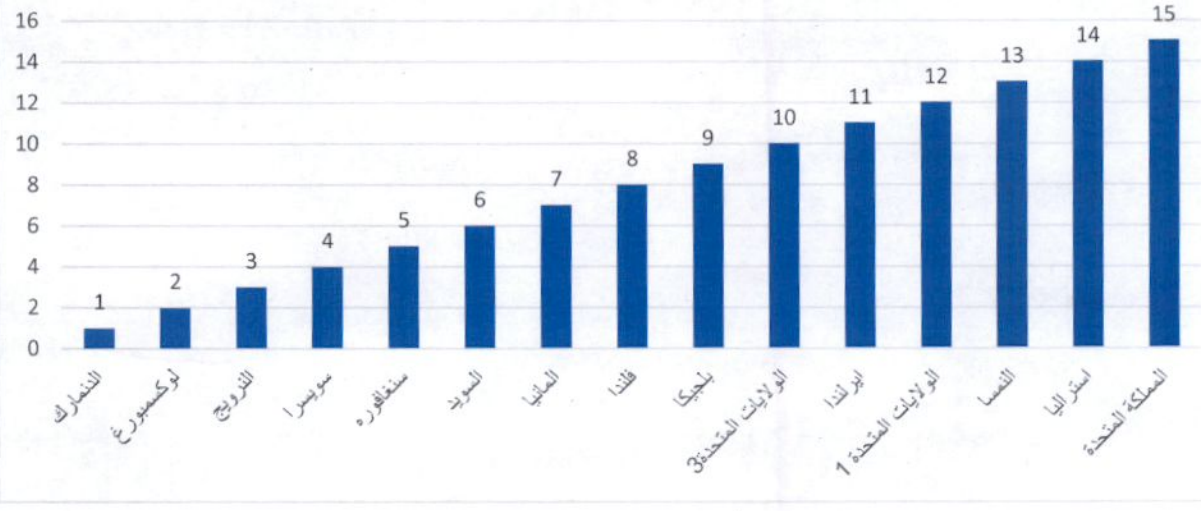

Tel: +962 6 5666151 , Fax: +962 6 5666155, Email: info@acc.org.jo, P.O.Box: 287 Amman 11118 Jordan
www.ammanchamber.org.jo

شكل 2: اداء أعلى دول العالم في مؤشر الاستجابة للازمات 2025

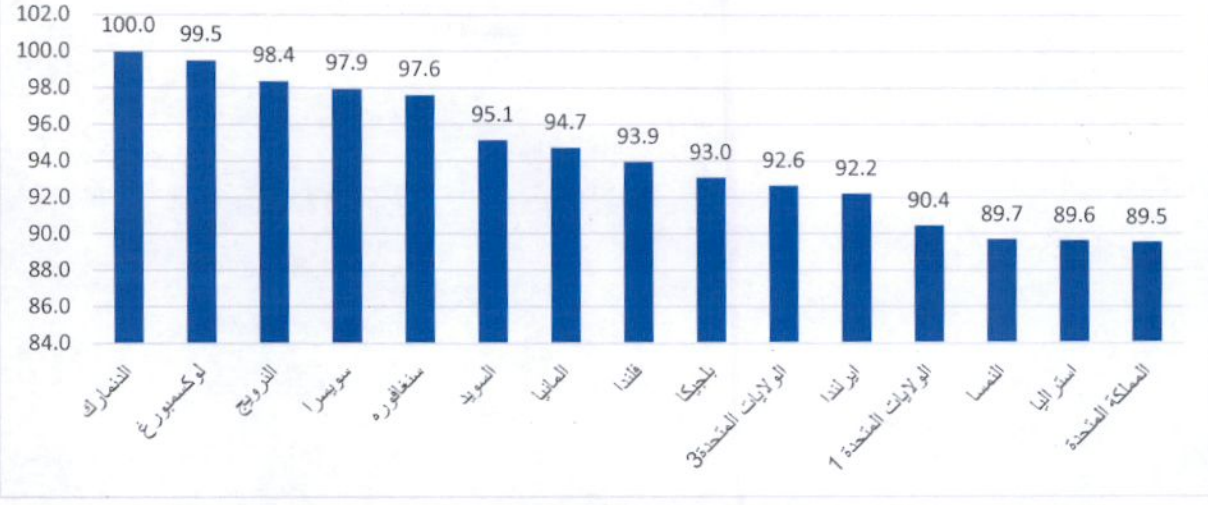

اما على مستوى تحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية والمادية لأفضل الدول في المؤشر، فتشير **مؤشرات الأداء الكلي لمرونة الاستجابة للازمات**، الى ان سويسرا قد جاءت بالمرتبة الأولى على المستوى العالمي بحصولها **على الدرجة الكاملة في مجموع مؤشرات الأداء الكلي**، ويعود تفوق سويسرا على كافة الدول في المؤشرات الكلية الى اداءها العالي المستوى في **مؤشرات السيطرة على الانبعاثات الغازية (100%) والجهد المائي (99.8%) والتعليم 99% واستخدام الانترنت 97%.** وجاءت بالمرتبة الثانية لوكسمبورغ، حيث بلغت قيمة المؤشر 97.1%، وجاء بالمرتبة الثالثة كل من الدنمارك وسنغافورة وبدرجة 95.9%لكل منهما. اما الولايات المتحدة الامريكية، فيشير مؤشر الأداء الكلي الى حصولها على درجة 85.8% والمملكة المتحدة 85.4%.

شكل 3: الاداء الكلي لاعلى دول العالم في مؤشر الاستجابة للازمات 2025

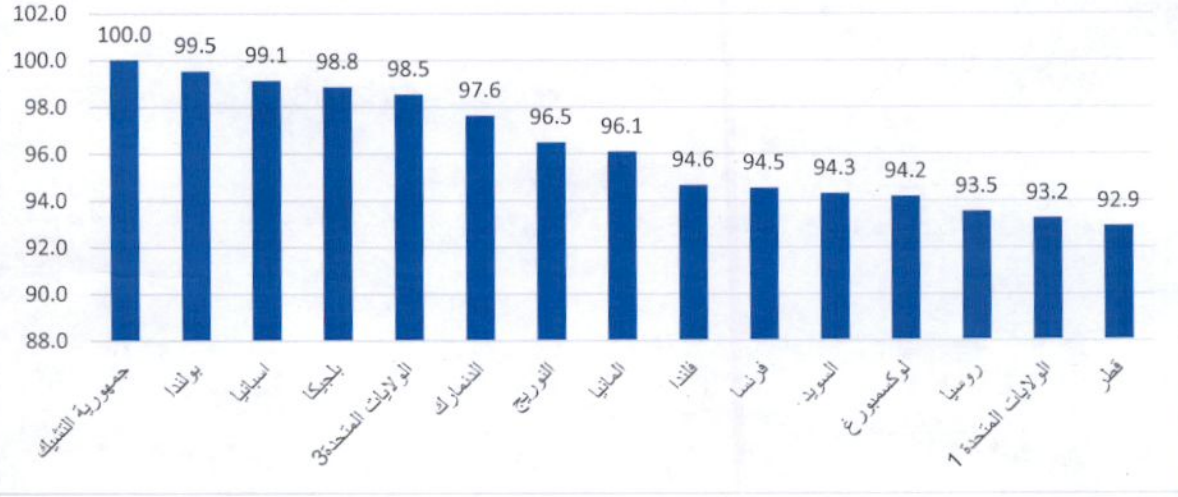

Tel: +962 6 5666151 , Fax: +962 6 5666155, Email: info@acc.org.jo, P.O.Box: 287 Amman 11118 Jordan
www.ammanchamber.org.jo

اما فيما يتعلق **بمؤشرات الأداء المادي**، فجاءت جمهورية التشيك بالمرتبة الأولى عالميا (100%)، تلتها بولندا (99.5%). ويعود ذلك الى أدائهما المتميز في السيطرة على الزلازل، والسيطرة على مخاطر تغير المناخ، والامن السيبراني.

4. تحليل تطور أداء الأردن في مؤشر مرونة الاستجابة للازمات على المستوى العالمي

يشير تحليل تطور بيانات أداء الأردن في مؤشر مرونة الاستجابة للازمات على المستوى العالمي الى ان الاردن قد شهد تحسنا خلال عام 2025، متقدما خمس مراتب عالميا بالمقارنة مع عام 2024، وليصل الى الترتيب 67 من أصل 130 دولة مقابل 72 من أصل 130 دولة عام 2024، الشكل (5).

Tel: +962 6 5666151 , Fax: +962 6 5666155, Email: info@acc.org.jo, P.O.Box: 287 Amman 11118 Jordan
www.ammanchamber.org.jo

شكل 5 تطور ترتيب الاردن في مؤشر الاستجابة للازمات من 100نقطه خلال عامي 2024و 2025

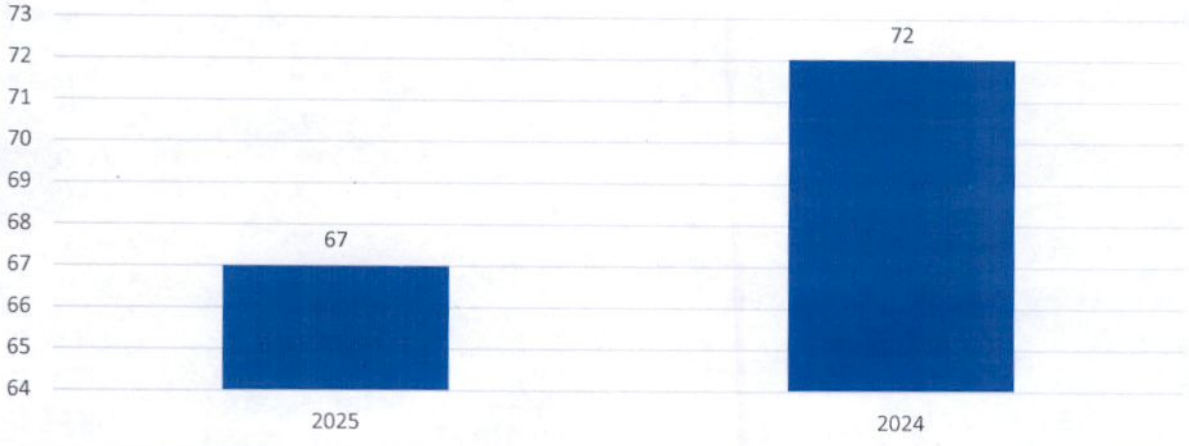

اما على صعيد أداء الأردن في مؤشر مرونة الاستجابة، فقد شهد ايضاً تطوراً ملحوظاً خلال عامي 2024 و2025، حيث ارتفع بقيمة 4.3 درجات ليصل الى57.8 %مقابل 53.4 %، الشكل (6).

شكل 6 تطور اداء الاردن في مؤشر مرونة الاستجابة للازمات من 100نقطه خلال عامي 2024و 2025

أما فيما يتعلق بأداء الأردن في مؤشرات الاستجابة للازمات الكلية والمادية، فتشير البيانات، الى انه حقق أداء جيداً في المؤشرات المادية بلغت في عام 2025 ما نسبته 70.7%. ويعود ذلك الى تحقيق نتائج جيده في المؤشرات المكونة للمؤشرات المادية ومن ابرزها الامن السيبراني والتعرض للتغيرات المناخ. وبالمقابل فقد سجل الأردن الأداء اقل نسبيا في المؤشرات ذات البعد الاقتصادي الكلي وبقيمة بلغت 55.5%، ويعد هذه المستوى المنخفض نسبيا الى انخفاض نسبه الانفاق على الصحة والتعليم، ومستوى الخدمات اللوجستية، الشكل (7).

Tel: +962 6 5666151 , Fax: +962 6 5666155, Email: info@acc.org.jo, P.O.Box: 287 Amman 11118 Jordan
www.ammanchamber.org.jo

شكل 7 توزيع المخاطر في مؤشر مرونة الاستجابة للازمات في الاردن 2025

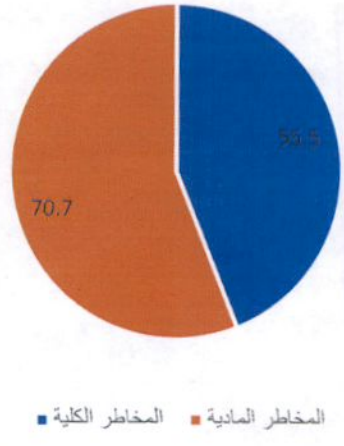

1.4 تحليل أداء الأردن في مؤشر مرونة الاستجابة للازمات-البعد الاقتصادي الكلي

يشير تحليل بيانات مؤشرات البعد الاقتصادي الكلي عام 2025، الى ان الأردن قد حقق أداء متميزاً في عدد من المؤشرات ومن أبرزها **مؤشرات مكافحة التضخم**، حيث سجل درجة بلغت 99.7%، وجاء الأردن في مجال مكافحة التضخم بالترتيب العالمي 31 من أصل 130 دولة. اما فيما يخص **الاجهاد المائي** فقد حقق أداء بلغ 97.3%، الا انه جاء بالترتيب العالمي 120 من أصل 130 دولة نظرا للتقدم الذي أحرزته الدول الأخرى في توفير مصادر المياه التنظيفية، كما حقق الأردن أداء متميزاً في مجال **مكافحة الانبعاثات الغازية الدفينة** (91.1%).

وبالمقابل، فهناك عدداً من المؤشرات الاقتصادية الكلية شكلت ضعفاً حقيقياً في الأداء الكلي ومنها **الأنفاق على الصحة**، حيث تراجع الاداء عالميا وليحتل الترتيب 86 من أصل 130 دولة وبدرجة منخفضة جداً بلغت (3.1%) عام 2025، مقابل 5.7% علم 2024، وأيضا سجل **معدل إنتاجية** الفرد انخفاضا ليصل الى 6.2% عام 2025، مقابل 7.9% عام 2024 وبالترتيب العالمي 102 من أصل 130 دولة، أي ان الأردن يأتي بموقع متأخر عن العديد من الدول في مستوى الإنتاجية، ويعزى ذلك الى تراجع نمو الإنتاج من جهة وزيادة عدد السكان نتيجة الهجرات المتعاقبة على الأردن من جهة اخرى. اما **الخدمات اللوجستية** فقد سجلت أداء منخفضا أيضا لم تتجاوز درجتها 26.7% وبترتيب عالمي 94 من أصل 130 دولة. اما مكافحة الفساد فحسنت عام 2025 بمقدار 1.2 نقطه مئوية بمقدار، حيث بلغت 43.7% مقابل 42.5% عام 2024، الا ان ترتيبه العالمي تراجع بنقطتين ليصل الى 58 من أصل 130 دولة. اما في مجال **الانفاق على التعليم** فقد حقق الأردن درجة متوسطة نسبتها 56% وبترتيب عالمي 86 من أصل 130 دوله. وهذه القطاعات أساسية لعمليات النهوض الاقتصادي ولها انعكاسات سلبية على البيئة الاستثمارية وتؤثر على عمليات جذب الاستثمارات الخارجية، وتحقيق مستوى متقدم في ترتيب الأردن في المؤشرات الدولية بما يخدم اهداف رؤية التحديث الاقتصادي، الشكل (7).

Tel: +962 6 5666151 , Fax: +962 6 5666155, Email: info@acc.org.jo, P.O.Box: 287 Amman 11118 Jordan
www.ammanchamber.org.jo

شكل (7) اداء الاردن في المؤشرات الاقتصادية الكلية عالميا

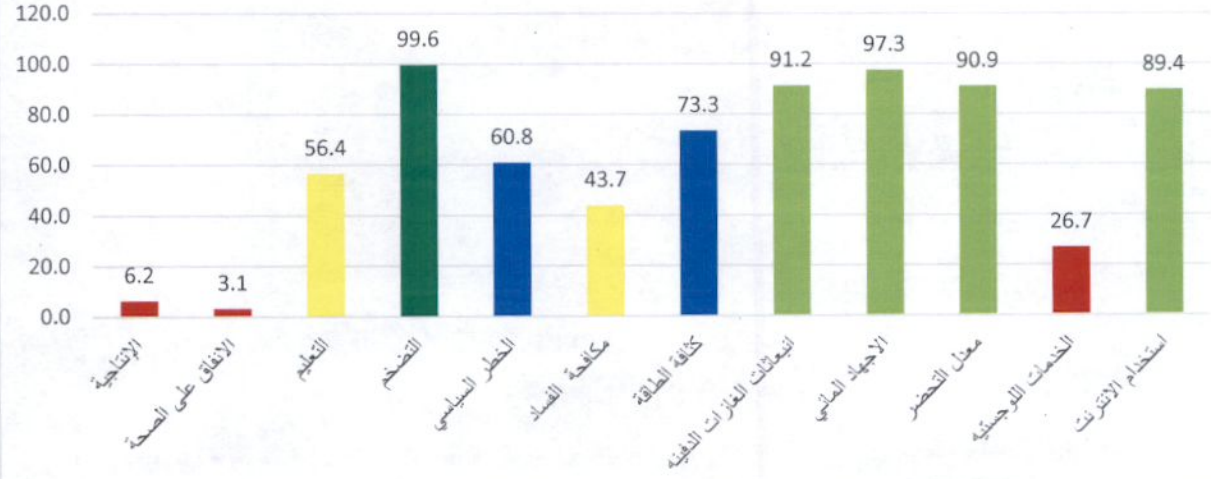

2.4 تحليل أداء الأردن في مؤشر مرونة الاستجابة للازمات – البعد المادي

وفيما يتعلق بأداء الأردن في المؤشرات المادية عام 2025، فتشير البيانات الى ان الأردن حقق اداء متميزاً في عدد من المؤشرات المادية على المستوى العالمي العالمي مثل **الامن السيبراني**، حيث كان الأردن من أفضل 50 دولة على مستوى العالم وحقق تقدما مقداره 27.6 نقطه مئوية علم 2025 ليصل 98.1%، مقابل 70.5% علم 2024، تلاه كل من **التعرض لتغير المناخ والتعرض لمخاطر تغير المناخ** 97.2% لكل منهما.

وبالمقابل فقد أظهرت عدد من المؤشرات المادية أداء منخفضا في الأردن مثل **التعرض لمخاطر الزلازل وجودة إدارة مخاطر الحرائق** وأيضا **جودة إدارة المخاطر المناخية**، فشهدت أداء منخفضا جدا فعلى سبيل المثال لم تتجاوز 1% في مجال التعرض لمخاطر الزلازل، وفي أداء **جودة إدارة مخاطر الحرائق** ما نسبته 20.1%، وتحقيق تحسن بسيط في **جودة إدارة المخاطر المناخية** ليصل 21.6% عام 2025، مقابل 20.7 % علم 2024، شكل (9). وهذا من شانه ان يتسبب في تراجع أداء الأردن في هذا المؤشر، وما يتسبب في انعكاسات سلبية على بيئة الاستثمار في المملكة.

Tel: +962 6 5666151 , Fax: +962 6 5666155, Email: info@acc.org.jo, P.O.Box: 287 Amman 11118 Jordan
www.ammanchamber.org.jo

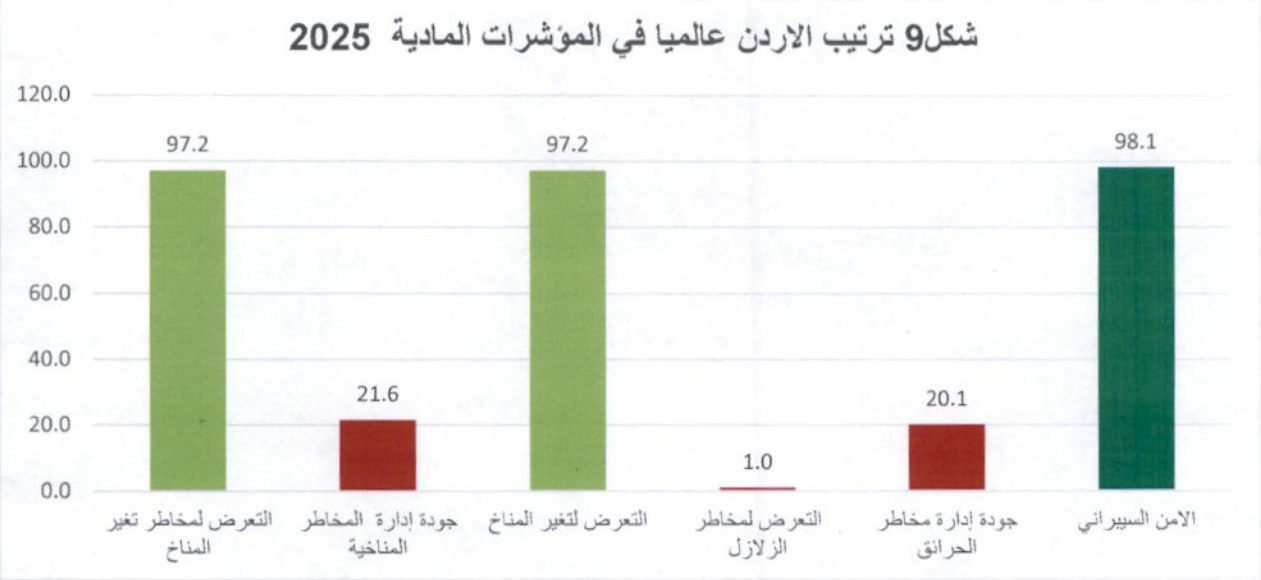

5. مقارنة أداء الأردن في مؤشر مرونة الاستجابة مع الدول العربية

وللتعرف على أداء الأردن في مؤشر مرونة الاستجابة بالمقارنة مع الدول العربية، وتشير البيانات المتوفرة لمقارنة أداء الأردن مع الدول العربية ال اثني عشر في المؤشر، حيث تقدم جاء الأردن في على دولتين عربيتين هما المغرب وتونس ليحتل الترتيب السادس عربيا عام 2025 من أصل اثني عشرة دولة مشاركة في المؤشر عام 2025، بالمقارنة مع عام 2024. وقد احتلت قطر المرتبة الأولى عربيا والترتيب السابع والثلاثون عالمياً، وبدرجة 76.3%، تلتها الامارات العربية المتحدة وبترتيب عالمي 43 وبدرجة 43%. اما الدولة العربية الأخيرة في المؤشر فجاءت لبنان، وبترتيب عالمي118 وبدرجة 33.2%. وقد انعكس ذلك على أداء الدول العربية في الدرجة التي تم تحقيقها (الشكلين 10 و11).

Tel: +962 6 5666151 , Fax: +962 6 5666155, Email: info@acc.org.jo, P.O.Box: 287 Amman 11118 Jordan
www.ammanchamber.org.jo

شكل 10 ترتيب الدول العربية في مؤشرمرونة الاستجابة للازمات العالمي

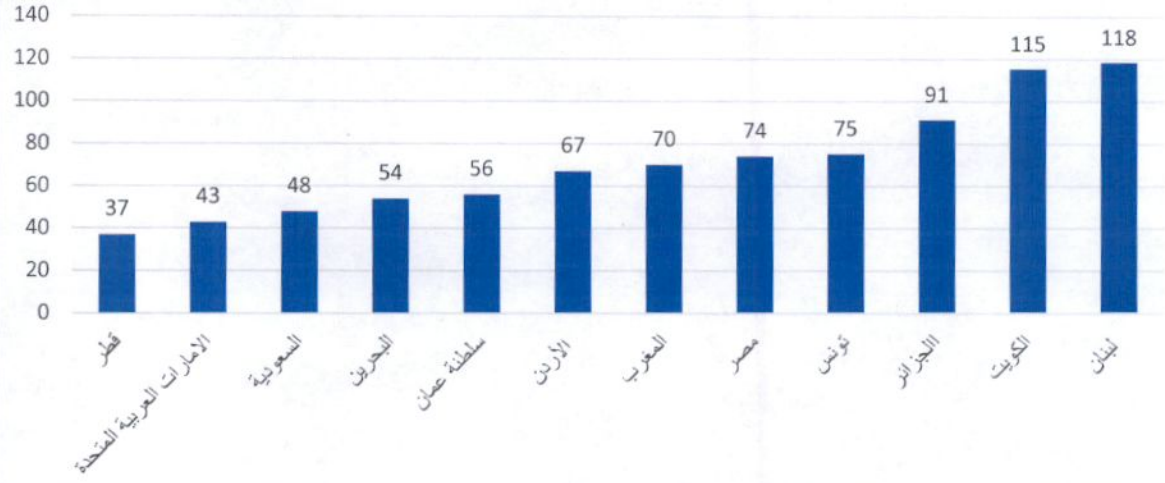

شكل 11 اداء الدول العربية في مؤشر الاستجابة للازمات العالمي من 100نقطه

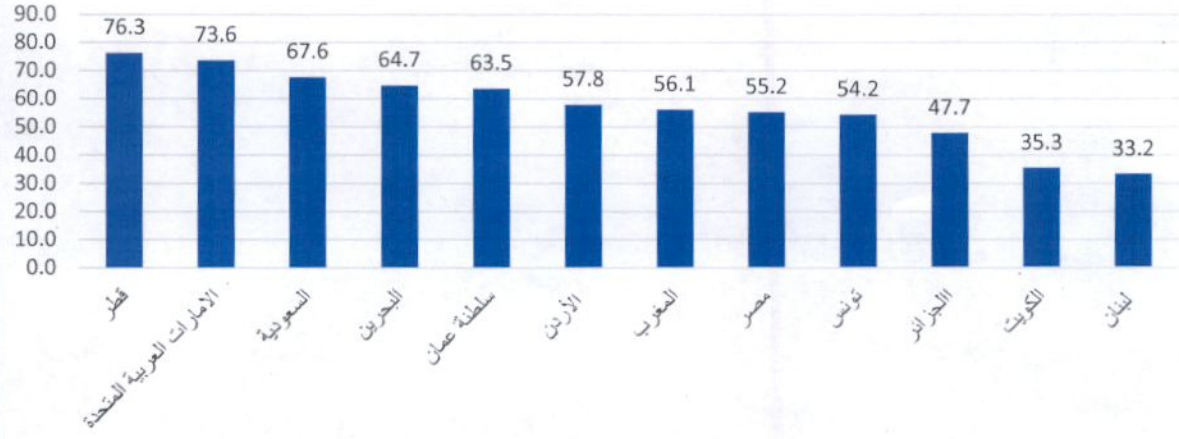

وفيما يتعلق بأداء الدول العربية على صعيد كل من **البعد الكلي والمادي**، فيلاحظ تميز اغلب الدول العربية في **البعد المادي**، على البعد الاقتصادي الكلي، فعلى سبيل المثال حققت قطر الدرجة 92.9% في البعد الكلي، مقابل 67.5% في البعد المادي، كما حققت الامارات العربية المتحدة90.1 % في **البعد المادي** مقابل 65.5% في **البعد الكلي**. ويعود ذلك الى تميز الدول العربية في عدد من البنود المكونة للبعد المادي مثل مؤشر التعرض للتغير المناخي، ومؤشر التعرض لتغير المناخ ومؤشر الامن السيبراني.

وبالمقابل فقد أسهمت مجموعة من العوامل في تراجع أداء معظم الدول العربية في **مؤشر البعد الكلي**، ومنها **انخفاض الإنتاجية، وانخفاض الانفاق على التعليم والصحة والخدمات اللوجستيه**، ومكافحة الفساد. وهذا ما يفسر انخفاض معدلات الاستثمار وانخفاض إنتاجية في الدول العربية. اما العوامل التي أظهرت فيها الدول العربية أداء متميزا فشملت السيطرة على التضخم، وانبعاثات الغازات الدفينه و الاجهاد المائي، واستخدام الانترنت ومعدل التحضر، الشكل (12).

Tel: +962 6 5666151 , Fax: +962 6 5666155, Email: info@acc.org.jo, P.O.Box: 287 Amman 11118 Jordan
www.ammanchamber.org.jo

شكل 12 أداء الدول العربية في مؤشر الاستجابة للازمات- البعد الكلي من 100نقطه

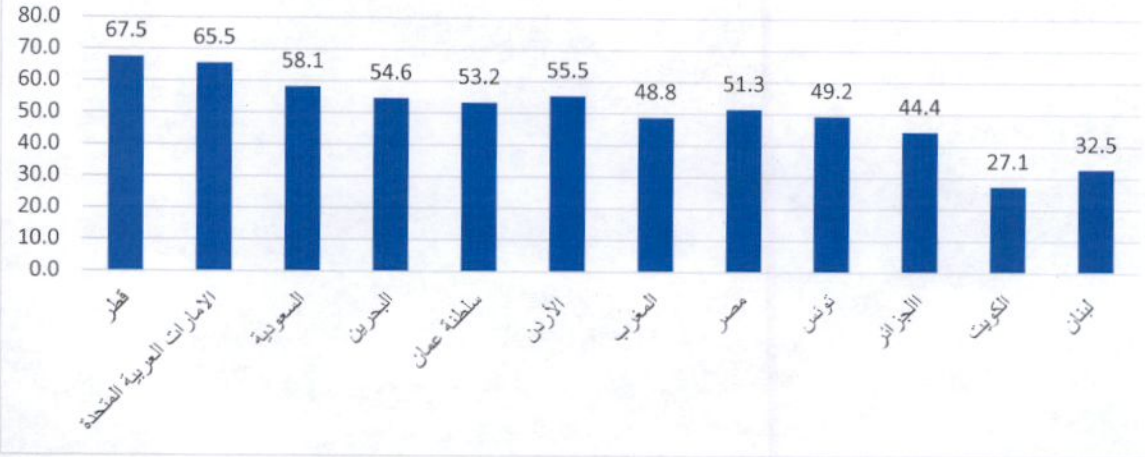

شكل 13 أداء الدول العربية في مؤشر الاستجابة للازمات المادية من 100نقطه

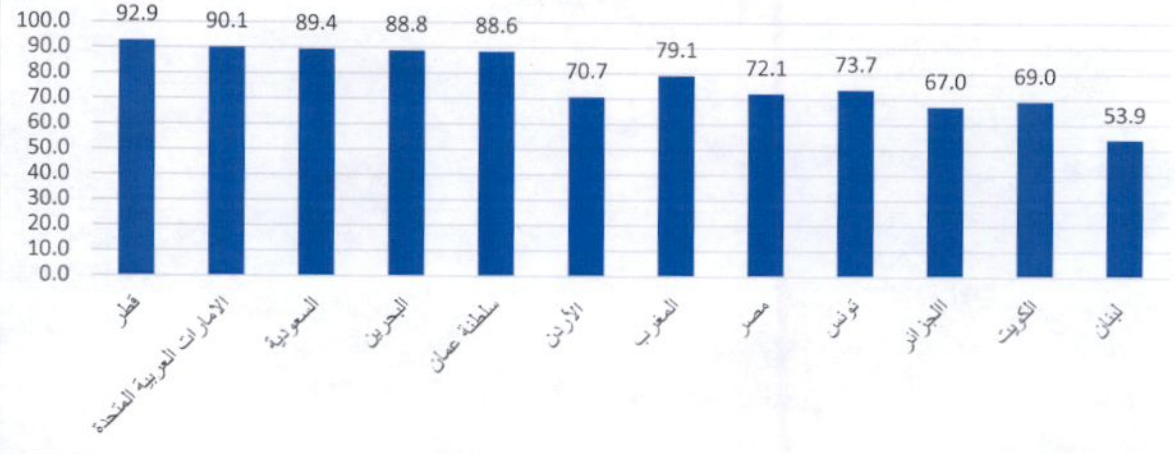

Tel: +962 6 5666151 , Fax: +962 6 5666155, Email: info@acc.org.jo, P.O.Box: 287 Amman 11118 Jordan
www.ammanchamber.org.jo

الخلاصة والتوصيات

بناء على تحليل مؤشرات أداء الأردن في مؤشر مرونة الاستجابة للازمات العالمي وتحليل بيئة ممارسة الاعمال وبمقارنتها مع مثيلاتها على المستوى العالمي والعربي، فقد تبين ان تطوير بيئة الاعمال مازال عنصراً حاسما لتهيئة بيئة مناسبة للأعمال في الأردن وجعلها أكثر تنافسية مع دول المنطقة والدول المتقدمة وذلك من خلال العمل على زيادة الاستثمار في العديد من القطاعات الأساسية لتحقيق النمو ومعالجة التحديات الحالية مثل تعزيز معدلات النمو الاقتصادي و الانتاجية وزيادة الانفاق على الصحة والتعليم وتحسين مستوى الخدمات المقدمة لرجال الاعمال والمستثمرين لدعم عمليات الاسترداد والتصدير والاستثمار وأيضا بالاهتمام بأمن المعلومات التي تمكن من المحافظة على أصول المستثمرين وحمايتها، ويوصى العمل على القضايا التالية لتحسين بيئة الاعمال في الاردن:

1. **رفع مستويات الانفاق على القطاع الصحي**، ضرورة العمل على الاستثمار في القطاع الصحي لتحسين مستوى الرعاية والخدمات الصحية المقدمة للمواطنين في القطاعين العام والخاص، حين ان معدل ما ينفق على هذه القطاع في الأردن هو من اقل مثيلاتها في الدول الأخرى، مما انعكس على مستوى الرعاية الصحية.
2. **رفع معدل الإنتاجية**، مازال معدل الإنتاجية الوطنية دون المستويات المأمولة، ويعود ذلك الى عدم تجاوز معدلات النمو الاقتصادي معدلات النمو السكاني، مما أثر على معدل الإنتاجية، وهذا يقتضي خلق الظروف المناسبة لتمكين الطاقات البشرية غير المستغلة وخصوصا لدى جيل الشباب والمرأة، واستغلال الفرصة السكانية لزيادة الإنتاجية وذلك من خلال تهيئة الظروف المناسبة لزيادة الاستثمار والإنتاج وتسهيل إجراءات بدء الاعمال والمشاريع وتخفيف البيروقراطية، وإعادة النظر بالتشريعات وخصوصا الضريبية منها.
3. **تحسين الخدمات اللوجستية**، تشكل الخدمات اللوجستية عنصر حاسما في دعم الصادرات والمستوردات، وتوفير بيئة مناسبة للاستثمار وممارسة الاعمال، وتخفيض التكاليف التي يتحملها المستثمرون من الوقت والجهد في تنفيذ اعماله وانشطتهم، واذا اردنا ان يتعزز مركز الأردن كمركز إقليمي للخدمات اللوجستية، فيقتضي العمل على تحسين البنية التحتية من طرق وموانى ومناولة وتخليص وتسهل نقل السلع والبضائع بسهولة ويسر، والعمل على رفع كفاءة الخدمات الحكومية في التعامل مع رجال الاعمال وتذليل الصعوبات التي تواجههم.
4. **تحسين مستويات الانفاق على التعليم، ما زات نسبة الانفاق على التعليم في الأردن من اقل الدول في المنطقة، مما انعكس أثر ذلك على مستويات وجودة التعليم في المملكة. وعليه فان رفع جودة التعليم وتحسين كفاءة الخريجين بما يلبي احتياجات سوق العمل، تتطلب تعزيز نسبة المخصصات لقطاع التعليم في الموازنة العامة للدولة، وبما يمكن من ايلاء الجانبين للعملية التربوية المادي والمعنوي.**
5. **مكافحة الفساد، على الرغم من الجود التي بذلت لتعزيز الشفافية ومنع الفساد في الاردن، الا ان هناك ما يشير الى وجود بعض اثار هذه الظاهرة والمتمثل باستغلال المنصب العام لتحقيق مصالح شخصية، الامر الذي يقتضي الاستمرار في الجهود الرامية الى مكافحة الفساد الكبير والصغير على حد سواء وإزالة اية تشوهات موجودة.**
6. **تعزيز الاستفادة من البنية التحتية والكفاءات في قطاع تكنولوجيا المعلومات**، يشكل هذه القطاع رافعه لكافة القطاعات الاقتصادية، وعليه فانه يتطلب العمل على دعم هذه القطاع واستغلال الطاقات البشرية والخريجين وإعادة تدريبهم وتأهيلهم لتوفير الممكنات اللازمة للاستمرار في عمليات التطوير والابتكار واستغلال الذكاء الاصطناعي وتعلم الاله وغيرها من التقنيات في العديد من الانشطة والعمليات الإنتاجية والخدمية في المملكة ودول المنطقة.
7. **إدارة الموارد المائية، العمل على إيجاد الحلول الإبداعية لتطوير اليات استغلال** الموارد المائية والطبيعية النادرة بكفاءة عالية سواء في عمليات الشرب او الاستخدامات المنزلية او الزراعية او الصناعية.
8. **التعرض لمخاطر الزلازل**، تشير البيانات وفق المؤشر الى ان المناطق المخصصة للأنشطة الاقتصادية والمعرضة لمخاطر الزلازل، معرضة بشكل كبير للمخاطر الزلزالية، مما يقتضي العمل على تفعيل القوانيين والأنظمة التي تحكم عمليات البناء وضمات المتابعة والالتزام بالأنظمة والتعليمات.

Tel: +962 6 5666151 , Fax: +962 6 5666155, Email: info@acc.org.jo, P.O.Box: 287 Amman 11118 Jordan
www.ammanchamber.org.jo

9. **جودة إدارة مخاطر الحرائق**، تشير البيانات المتوفرة الى انه يمكن تحقيق أداء أفضل للأردن في ادار مخاطر الحريق من خلال الالتزام بكودات البناء المتوافقة مع إجراءات منع الحرائق ومتابعة مدى التنفيذ.
10. **جودة إدارة المخاطر المناخية**، كما يمكن للأردن تحقيق مستوى أفضل في إدارة المخاطر المناخية من خلال الالتزام بكودات البناء لإدارة المخاطر المناخية ومراقبة ومتابعة التنفيذ.

Tel: +962 6 5666151 , Fax: +962 6 5666155, Email: info@acc.org.jo, P.O.Box: 287 Amman 11118 Jordan
www.ammanchamber.org.jo